الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الغرفة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية بوحجلة

(تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية بوحجلة بمقتضى الامر عدد 104 مؤرخ في 12 مارس 1957 وهي من احدى بلديات ولاية القيروان وتمسح حوالي 67 ألف هك (بعد عملية التوسعة)[1]. وقد بلغ عدد سكانها حوالي 66 ألف ساكن حسب التعداد العام لسنة 2014 ويبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية لمنطقة بوحجلة 2.458 مؤسسة[2]. وتولى تسيير البلدية خلال سنة 2017 نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء يرأسها معتمد بوحجلة[3] وإدارة متكونة من 15 إداريا و03 فنيين و32 عاملا في إطار هيكلة عامة متكونة من كتابة عامة ومصلحة للشؤون الإدارية والمالية ومصلحة فنية ومصلحة للنظافة والمحيط. وبلغ معدل الموارد والنفقات السنوية خلال فترة 2015-2017 تباعا 1.845 أ.د و1.264 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 547 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

---

1 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات

2 السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2017

3 تم تعويضه بعضو النيابة الخصوصية "الهادي المزوغي" الذي تم انتخابه من قبل أعضاء النيابة الخصوصية بتاريخ 24 ماي 2017.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تم التداول في شأن الميزانية من قبل المجلس البلدي ضمن الدورة العادية الثالثة لسنة 2016 المؤرخة في 21 جويلية 2016 وذلك طبقا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. كما تمت المصادقة على الميزانية من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 22 ديسمبر 2016.

وتم الختم النهائي للميزانية والتداول في شأنها طبقا لأحكام الفصل 33 من القانون عدد 35 لسنة 1975 ضمن الدورة العادية الثانية المؤرخة في 15 ماي 2018 وتمت مصادقة سلطة الإشراف عليها بتاريخ 29 ماي 2018.

وتولت سلطة الإشراف طبقا لمقتضيات الفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2017 بتاريخ 29 ماي 2018.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية بوحجلة لدائرة المحاسبات بتاريخ 31 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية بوحجلة لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

	السنة	2015	2016	2017	معدل التطور السنوي
مقابيض		**1 287 229**	**1 620 394**	**2 627 746**	**43%**
العنوان الأول		**1 100 866**	**1 200 756**	**1 904 316**	**32%**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	**559 365**	**582 136**	**648 405**	**8%**
1	المعاليم على العقارات والأنشطة	290 528	226 174	267 803	-4%
2	مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	201 429	236 321	231 883	7%
3	معاليم الرخص وإسداء خدمات	67 409	119 641	148 719	49%
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	**541 501**	**618 619**	**1 255 911**	52%
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	84 478	88 707	82 991	-1%
6	المداخيل المالية الاعتيادية	457 023	529 912	1 172 920	60%
العنوان الثاني		**186 363**	**419 639**	**723 429**	**97%**
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	**181 019**	**419 345**	**573 136**	**78%**
7	منح التجهيز	122 248	385 374	573 136	117%
8	مدخرات وموارد مختلفة	58 771	33 971	0	-100%
4	**موارد الاقتراض**	**5 050**	**0**	**150 000**	**445%**
9	موارد الاقتراض الداخلي	5 050	0	150 000	445%
5	**الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة**	**293**	**293**	**293**	**0%**
12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	293	293	293	0%
مصاريف		**985 936**	**1 146 889**	**1 657 841**	**30%**
العنوان الأول		**920 276**	**1 027 421**	**1 141 999**	**11%**
1	**نفقات التصرف**	**897 937**	**1 009 029**	**1 126 970**	**12%**
1	التأجير العمومي	634 130	717 700	713 009	6%
2	وسائل المصالح	215 172	247 406	347 921	27%
3	التدخل العمومي	48 634	43 923	66 040	17%
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	0	0	
2	**فوائد الدين المحلي**	**22 339**	**18 392**	**15 029**	**-18%**
5	فوائد الدين المحلي	22 339	18 392	15 029	-18%
العنوان الثاني		**65 661**	**119 468**	**515 842**	**180%**
3	**نفقات التنمية**	**9 965**	**71 049**	**472 991**	**589%**
6	الإستثمارات المباشرة	9 965	71 049	472 991	589%
4	**تسديد أصل الدين**	**55 695**	**48 419**	**42 852**	**-12%**
10	تسديدأصل الدين	55 695	48 419	42 852	-12%
5	**النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة**	**0**	**0**	**0**	
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	0	0	0	
الفائض		**301 293**	**473 505**	**969 904**	**79%**

تحليل موارد بلدية بوحجلة ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

بلغت تقديرات موارد ميزانية بلدية بوحجلة لسنة 2017 ما قدره 1.668 أ.د موزعة على العنوان الأول في حدود 1.187 أ.د وعلى العنوان الثاني في حدود 481 أ.د تم بشأنها تحصيل مقابيض بقيمة 1.904 أ.د وبنسبة 160 % بالعنوان الأول وبقيمة 724 أ.د بالعنوان الثاني لتبلغ جملة الموارد المحصلة بالعنوانين الأول والثاني قيمة 2.628 أ.د ونسبة 157 % مقارنة بالتقديرات.

وبلغت جملة الاعتمادات المرسمة بالميزانية ما قدره 1.751 أ.د بالعنوان الأول و738 أ.د بالعنوان الثاني تم بشأنها انجاز نفقات بقيمة 1.142 أ.د وبنسبة 65 % في العنوان الأول وبقيمة 516 أ.د وبنسبة 70 % في العنوان الثاني مما يجعل من النسبة العامة للإنفاق بالعنوانين الأول والثاني تبلغ 67 %.

وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية بوحجلة بعنوان تصرف 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 970 أ.د تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 969 أ.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 0,293 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي. وقد بلغ تطور الفائض الجملي خلال الفترة 2015-2017 معدل 79 %.

الموارد

بلغت خلال سنة 2017 جملة موارد بلدية بوحجلة 2.628.أ.د وهي تتكون في حدود 72 % من الموارد الإعتيادية و28 % من موارد التنمية.

وتأتت موارد العنوان الأوّل بنسبة 34 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية وبنسبة 66 % من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وقد سمحت مداخيل المعاليم على العقارات والانشطة بتوفير نسبة 41 % من المداخيل الجبائية وكذلك بالنسبة لمداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه حيث ساهمت بنسبة 36 % فيما ساهمت معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات بحوالي 23 %.

ومثل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد جبائي للبلدية حيث وفر مبلغ 213 أ.د أي نسبة 33 % من المداخيل الجبائية وبنسبة 11 % من مداخيل العنوان الأول فيما لم يوفر الأداء على العقارات بصنفيه المبني وغير المبني سوى مبلغ 45 أ.د أي ما يعادل نسبة 7 % من مجموع المداخيل الجبائية وبنسبة 2 % من موارد العنوان الأول.

ووفرت مداخيل الأسواق نسبة 36 % من المداخيل الجبائية ونسبة 12 % من مداخيل العنوان الأول.

وبلغ نصيب بلديّة بوحجلة من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي خلال سنة 2017 مبلغ 153 أ.د. ويجدر التنويه في هذا الصدد أنّ البلديّة لا تتوفّر لديها المعطيات الّتي تمكّنها من معرفة المناب الرّاجع إليها بكلّ دقّة وتقتصر على تزيل المبالغ المتأتية بميزانيتها دون التّأكّد من أن تلك المنابات تقابل الإستهلاك الفعلي للكهرباء بمنطقتها البلديّة.

أما فيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية فقد ساهم المناب من المال المشترك بحوالي 80 % من المداخيل غير الجبائية فيما وفرت مداخيل الملك البلدي مبلغ 83 أ.د أي ما يعادل 7 % من مجموع المداخيل غير الجبائية وهي متأتّية أساسا من مداخيل كراء عقارات معدّة للنّشاط التّجاري.

وفيما يخص موارد العنوان الثاني ساهمت الموارد الذاتية فيه بنسبة 79 % وموارد الاقتراض بنسبة 21 % وتم تسجيل شبه غياب للاعتمادات المحالة.

النفقات

بلغت خلال سنة 2017 جملة نفقات بلدية بوحجلة 1.658 أ.د وهي تتكون في حدود 69 % من المصاريف الإعتيادية و31 % من مصاريف التنمية.

وتمثل نفقات التأجير العمومي 62 % من مجموع نفقات العنوان الأول تتجاوز بذلك النسبة المحددة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة 55 % لتبلغ نسبة تطور 6 % خلال الفترة 2015-2017 مما يضعف هامش التصرف على مستوى نفقات التسيير إضافة إلى انعكاسه السلبي على تقلص الموارد المخصصة للتنمية. فيما بلغت نفقات وسائل المصالح والتدخل العمومي 36 %.

أما بخصوص المصاريف المخصصة للتنمية فقد بلغت 516 أ.د وتتوزع بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 473 أ.د و43 أ.د ونسب بلغت على التوالي 92 % و 8 % . علما وان الاعتمادات النهائية التي تم رصدها بلغت 738 أ.د مسجلة نسبة استهلاك قدرها 70 % خلال سنة 2017 ونسبة 48 % خلال الفترة 2015 – 2017.

القدرات المالية

بلغت جملة الأقساط التي لم يحل أجلها إلى غاية 31 ديسمبر 2017 تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (أصل الدين) مبلغ 303 أ.د. ومقابل ذلك بلغت بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2017 مبلغ 935 أ.د أي ما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف القروض تجاه الصندوق.

وبلغت الديون المتخلدة تجاه المؤسسات العمومية والخاصة إلى موفى سنة 2017 مبلغ 157 أ.د يعود منها مبلغ 136 أ.د لسنة 2016 وما قبلها. كما يعود 99 % من هذه المتخلدات (156 أ.د) إلى كل من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ 80 أ.د والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بمبلغ 76 أ.د.

أما فيما يخص مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية فقد بلغ نسبة 47 % وهي نسبة تقل بكثير عن الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدد بنسبة 70 %. ونشير إلى أن النسبة التي تمّ تسجيلها على المستوى الوطني بلغت 65 %[4].

وفيما يتعلق بمؤشر المديونية بلغت الديون المتخلدة بعنوان سنة 2017 نسبة 37% من نفقات العنوان الأوّل (دون إحتساب التأجير العمومي).

وبلغ مؤشّر مجهود الإدّخار لبلديّة بوحجلة 30 % وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدد بنسبة 20 %.

[4] بعنوان سنة 2016

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أوّلا -تعبئة الموارد

تقدير الموارد:

لئن أحكمت البلدية إجمالا تقدير مواردها حيث بلغت نسبة الانجاز بالنسبة للعنوان الأول 102 % خلال سنة 2017 و 104 % خلال الفترة 2015-2017 متجاوزا بذلك الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 95 % إلا أنها لم تتمكن من بلوغ التقديرات بعنوان بعض الفصول على غرار مداخيل الملك البلدي الذي بلغت نسبة انجازه 69 % ونسبة 84 % خلال الفترة 2015-2017. ومقابل ذلك لوحظ عدم توخي الدقة في التقديرات بالنسبة لبعض الفصول على غرار المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة حيث بلغت نسبة الانجاز 116 % خلال سنة 2017 ونسبة 113 % خلال الفترة 2015-2017.

المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

ولئن تتولى البلدية إعداد قائمة مفصلة في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية التي تنشط بالمنطقة البلدية وضبط المعلوم الأدنى الواجب دفعه من قبل هذه المؤسسات إلا أنها لم تقم بإجراء المقارنات اللازمة لضبط الفارق بين المبالغ المستخلصة من قبل هذه المؤسسات والمعلوم الواجب تأديته وهو ما لم يمكن البلدية من ضبط جل مستحقاتها المتخلدة بذمة المؤسسات الناشطة بالمنطقة البلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ومباشرة إجراءات استخلاصها.

وفضلا عن ذلك لوحظ أنّ البلدية لم تحرص على شمولية قائمة المؤسسات الراجعة لها بالنظر حيث لم تتضمن سوى 360 مؤسسة في حين ضبط السجل الوطني للمؤسسات عدد 2.458 مؤسسة بمنطقة بوحجلة.

إصدار الاعلامات

لوحظ عدم إصدار الإعلامات من قبل القباضة البلدية بخصوص المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وتبليغها إلى المطالبين بها. كما تبين عدم القيام بتفعيل الإجراءات الجبرية المتاحة على غرار الاعتراضات والعقل بالنسبة للمطالبين المتخلفين عن دفع المعاليم المستوجبة.

استخلاص الموارد

لوحظ تواصل ضعف تحصيل موارد البلدية خلال الفترة 2015 -2017 حيث بلغ المعدل السنوي لنسبة الاستخلاصات المنجزة 20 % بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية مما ترتب عنه تضخم بقايا

الاستخلاص من سنة إلى أخرى حيث بلغت في موفى 2017 مبلغ 247 أ.د وبزيادة سنوية خلال فترة 2015-2017 بنسبة 22 %.

كما لوحظ ضعف نسبة الإستخلاصات المنجزة بعنوان مداخيل أملاك البلدية خلال الفترة 2015-2017 حيث بلغت معدل 14 %. وبلغت القيمة الجملية لبقايا الاستخلاص بعنوان الأملاك البلدية في موفى 2017 ما قيمته 578 أ.د وبزيادة سنوية خلال فترة 2015-2017 بنسبة 11 %.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف نسب الاستخلاص خصوصا بالنسبة للعقارات المبنية وغير المبنية عدم قيام المطالب بالأداء بصفة تلقائية بدفع المعاليم الجبائية المستوجبة إلا عند حاجته إلى شهائد الإبراء على غرار إبرام عقود انتقال الملكية وهي آليات فرضها المشرع للرفع من مستوى استخلاص المعاليم البلدية.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص عقود تسويغ المحلات التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيص على زيادة سنوية في معينات الكراء لعدد من العقود (12 من مجموع 47) بالرغم من أن إبرامها يعود لأكثر من 10 سنوات. كما تبين وجود 20 عقد كراء تتضمن زيادة سنوية طفيفة في معينات الكراء حيث لم تتجاوز نسبة 2 %.

<u>أعمال التتبع</u>

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على سقوط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. كما ينص الفصل 40 من القانون عدد7 لسنة 2011 مؤرخ في 31 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 على تعليق آجال سريان مدة التقادم المعمول بها في مادة استخلاص الديون الراجعة إلى الهيئات العمومية الخاضعة إلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية والمثقلة أو المؤمنة بدفاتر المحاسبين العموميين بالنسبة للفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012. وتبعا لما سبق تعتبر الديون المثقلة قبل تاريخ 2010/12/17 معرضة إلى مخاطر السقوط بالتقادم ما لم يتم في شأنها القيام بأعمال طبقا لما نص عليه الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية قصد قطع مدة التقادم وذلك انطلاقا من التاريخ سابق الذكر. وقد تبين في هذا الإطار من خلال الوثائق المصاحبة للحساب المالي عدم إمكانية معرفة السنوات الراجعة إليها بقايا الاستخلاص وبالتالي المبالغ المهددة للسقوط بالتقادم. علما وان مجموع هذه البقايا المضمنة بالحساب المالي بلغت إلى موفى سنة 2017 مبلغ 935 أ.د. أهمها تلك المتعلقة بمداخيل الاملاك البلدية بمبلغ 578 أ.د.

حماية الممتلكات

يندرج ضمن الملك البلدي الخاص طبقا للمعطيات المتوفرة لدى مصالح البلدية 144 عقارا لا تمتلك البلدية في شأن 12 منها شهادة للملكية وهو ما لا يوفر لها الحماية القانونية الكافية للحفاظ على هذه الممتلكات وإثبات استحقاقها في صورة النزاع. وأمام هذه الوضعية فان البلدية مدعوة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتسوية وضعية هذه العقارات في أقرب الآجال ومباشرة إجراءات تسجيلها بدفاتر الملكية العقارية.

التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة للأسواق المستلزمة ببلدية بوحجلة على وجوب تأمين ضمان نهائي من قبل الفائز باللزمة تساوي قيمته ربع المبلغ السنوي. كما نصت على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بموجب العقد ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة، وخلافا لذلك تبين أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال من ذلك لزمة سوق الجملة للخضر والغلال.

التصرف في الإيداعات والتأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تنص التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 02 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتان عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والمقابيض المستخلصة قبل إعداد أذون الإستخلاص والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2017، تبيّن أن مبلغ 70,895 أ.د بعنوان مقابيض مستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص يعود إلى أكثر من سنتين لم تتم تسويته. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بند الضمانات، حيث تبيّن عدم تسوية مبالغ تعود إلى سنة 2013 وما قبلها بقيمة 13,323 أ.د من جملة 73,936 أ.د.

مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

ثانيا-إنجاز النفقات

عدم دفع المستحقات في الآجال القانونية

لوحظ من خلال فحص وثائق الصرف أنّ فواتير بقيمة جملية تناهز 38 أ.د لم يتم خلاصها في الآجال القانونيّة المحدّدة بخمسة وأربعين يوما كما ورد بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرّف. ومن شأن هذا التصرف المساس بمصداقية الإدارة في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم

وأفادت البلدية في هذا الصدد بعدم توفر السيولة الكافية .

التصرف في الصفقات العمومية

بلغت النفقات المخصصة للتنمية في موفى 2017 مبلغ 695 أ.د مقابل 112 أ.د في 2015 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 84 % ولكن رغم هذا التطور في الاعتمادات نلاحظ ضعفا من حيث الاستهلاك حيث بلغت نسبة انجاز النفقات 42 % خلال الفترة 2015-2017.

ومن خلال فحص الوثائق المتعلقة ببعض المشاريع تبين وجود تعطيل في مرحلة الانجاز على غرار مشروع تعبيد الطرقات لسنة 2016 بكلفة 313 أ.د ومدة انجاز ب100 يوم حيث كان تاريخ الإذن الإداري بانطلاق الأشغال يوم 21 نوفمبر 2016 واستلام المشروع كان بتاريخ 20 نوفمبر 2017 مسجلا بذلك تأخيرا ب9 أشهر.

وعلى صعيد آخر تبين من خلال فحص الخطط التمويلية لبعض المشاريع خلال الفترة 2015-2017 ضعف التمويل الذاتي من قبل البلدية حيث بلغ نسبة 13 % واعتمادها على المساعدات المالية بنسبة 64 %.

أهم التوصيات

بالنظر إلى أهمية الموارد المالية الممكن تحصيلها فإنّ البلدية مدعوّة إلى:

- إيلاء مزيد من العناية بخصوص تحصيل مواردها وإحكام إعداد جداول تحصيل المعاليم والعمل على التنسيق أكثر مع القباضة البلدية.
- مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستخلاص الديون المتخلّدة بذمة المتسوغين فضلا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراجعة معينات كراء العقارات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الاقتصادي.
- - العمل على الرّفع من مواردها الذاتية مما يعزز مؤشر الاستقلال المالي لديها.

- تطبيق الإجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية.
- الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية القيروان
بلدية بوحجلة
عـــــدد
1153

بوحجلة في : 24 ديسمبر 2018

من رئيس بلدية بوحجلة

إلى السيد : رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الإجابة على الملاحظات المضمنة بتقرير الرقابة على حسابات بلدية بوحجلة.
المرجع : مكتوبكم عدد 98/12/2018 المؤرخ في 20181217.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن لتقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية بوحجلة بعنوان تصرف سنة 2017.

أتشرف بان أنهي إلى سيادتكم الإجابات على الملاحظات المضمنة بالتقرير المذكور وذلك على النحو التالي :

تحليل موارد البلدية ونفقاتها:

2- **الموارد** :بخصوص الملاحظة المتعلقة بان البلدية لا تتوفر لديها المعطيات التي تمكنها من معرفة المناب الراجع إليها بكل دقة وتقتصر على تنزيل المبالغ المتاتية بميزانيتها دون التاكد من أن تلك المنابات تقابل الاستهلاك الفعلي للكهرباء بمنطقتها البلدية فسيتم العمل مستقبلا على طلب كشوفات الاستهلاك الفعلي للكهرباء بالمنطقة البلدية من مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليتم إجراء المقارنات اللازمة للتمكن من معرفة المناب الحقيقي الراجع للبلدية بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التيّار الكهربائي.

3- **النفقات** : تمثل نفقات التاجير العمومي 62 % من مجموع نفقات العنوان الأول تتجاوز بذلك النسبة المحددة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة 55 % في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تم احتساب نسبة التاجير العمومي بالاعتماد على مجموع موارد العنوان الأول المحققة خلال سنة 2017 فإنها تكون في حدود 38 % (713009/1904.316 x 100) وهي نسبة تعتبر جيّدة مقارنة بالنسبة الوطنية .

4-**القدرات المالية**: بلغت جملة الديون إلى غاية 20171231 تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (أصل الدين) 303 أد وتجدر الإشارة في هذا الصدّد أن ذلك يمثل مجموع أقساط القروض المستحقة للفترة 20332018 وبالتالي لا تعتبر ديونا نظرا إلى أنه لم يحل بعد أجل خلاصها.

أمّا بخصوص الديّون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة إلى موفى سنة 2017 والبالغة 157 أد فقد تمّ خلاص جملة هذه الديون على حساب ميزانية البلدية لسنة 2018 وتمّ تطهير المديونية كلّيا.

أمّا بخصوص مؤشر الاستقلال المالي للبلدية والبالغ نسبة 47 % والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بالحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية بنسبة 70 % فإن المجلس البلدي سيحرص بالتنسيق مع السيد قابض المالية محتسب البلدية على تعبئة الموارد الذاتية للبلدية بالتركيز خاصة على استخلاص بقايا التثقيلات بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ومداخيل الأملاك مما من شانه أن يرفع من نسبة مؤشر الاستقلال المالي للبلدية.

وفي ما يتعلق بمؤشر مجهود الادخار لبلدية بوحجلة فقد ورد بالتقرير أنّ نسبة الادخار بلغت 7 % وهي نسبة تقل بكثير عن الحدّ الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدّد بنسبة 20 % لكن إذا إعتمدنا طريقة إحتساب المدّخر الإداري والتي هي كما يلي :

- الادخار الخام = جملة موارد العنوان الأول – جملة نفقات العنوان الأوّل.

أي 1904.316.445 – 1216.336.517 = 687.979.928

- نسبة الادخار الخام : جملة موارد العنوان الأول / الادخار الخام x 100 .

أي 687.979.928/1904.316.445 x 100 = 36.12 %.

- الادخار الصافي = جملة موارد العنوان الأول – (جملة نفقات العنوان الأول + أصل الدّين).

أي 1904.316.445 – (42.851.626 + 1216.336.517) = 645.128.302

- نسبة الادخار الصافي : 645.128.302/1904.316.445 x 100 = 33.87 % وبناء عليه وفي كلتا الحالتين فإن نسبة مجهود الادخار لبلدية بوحجلة تتجـــاوز بكثير الحدّ الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية حيث تبلغ على التوالي 36.12 % و 33.87 % كما هو مبيّن أعلاه.

تعبئة موارد البلدية وانجاز نفقاتها:

2-المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية:

بخصوص ما تمّت ملاحظته من أنّ البلدية لم تحرص على شمولية قائمة المؤسسات الراجعة لها بالنظر حيث لم تتضمن سوى 360 مؤسسة في حين ضبط السّجل الوطني للمؤسسات عدد 2458 مؤسسة بمنطقة بوحجلة فإن ذلك يعزى إلى أنّ الإحصاء اقتصر فقط على حدود المنطقة البلدية قبل التوسعة وسيتم تلافي ذلك مستقبلا.

4-استخلاص الموارد :

هناك حرص من قبل المجلس البلدي على استخلاص مختلف الموارد وخاصة منها تلك المتعلقة بالمعلومين على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ومداخيل كراء العقارات البلدية حيث شرعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف منذ مدّة في عقد جلسات متتالية لمعالجة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول الكفيلة باستخلاص هذه الموارد وتنميتها حيث تمّ إقرار جملة من التدابير والإجراءات تتمثل أساسا في ما يلي :

- القيام بحملات تحسيسيّة وتوعوية بهدف حث المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية على قيام بواجبهم الجبائي تجاه البلدية.

- التنسيق مع قابض المالية ببوحجلة محتسب البلدية قصد القيام بتوجيه الإعلامات وتبليغها إلى كلّ المطالبين بالمعاليم وتعهد البلدية بتوفير الدعم اللوجستي لهذه العملية على أن يتم إثر ذلك القيام بتفعيل الإجراءات الجبرية المتاحة على غرار الاعتراضات والعقل بالنسبة للمطالبين المتلدّدين عن دفع المعاليم المستوجبة.
- تعديل معينات كراء بعض المحلات البلدية المسوغة والتنصيص على نسبة زيادة سنوية بها طبقا لأحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 المتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين.
- رفع قضايا استعجالية في الخروج لعدم الخلاص في شان متسوغي العقارات البلدية المتلدّدين في دفع المبالغ المتخلدة بذمتهم.
- الشروع في تهيئة وتجديد السوق اليومية للخضر والغلال والزام المنتصبين الفوضويين بالدخول والانتصاب داخل فضاء السوق المذكور في أجل أقصاه موفى شهر جانفي 2019 بما من شانه أن يوفر مداخيل إضافية للبلدية.

6- **حماية الممتلكات،**

يندرج ضمن أملاك البلدية الخاصة عدد 144 عقارا لا تمتلك البلدية في شان 12 منها سند ملكية ولتوفير الحماية القانونية الكافية لهذه الممتلكات ستتولى البلدية مباشرة الإجراءات المتعلقة بتسجيلها بدفاتر الملكية العقارية وذلك في أقرب الأجال الممكنة.

9- **تنزيل موارد جبائية ،**

تمّ استخلاص موارد متاتية من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية غير مضمنة بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين بالاستناد إلى أذون استخلاص وقتية بمبلغ قدره 3507 د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و1599 د بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية بعنوان سنة 2017 فقد تمّ إعداد جدولي تحصيل تكميليين في المعلومين المذكورين وتثقيلهما لدى محاسب البلدية بتاريخ 2017-12-20.

ثانيا إنجاز النفقات ،

إن بلوغ نسبة استهلاك النفقات 67 % خلال سنة 2017 والتي تقل عن النسبة المسجلة على المستوى الوطني والبالغة 85 % يعود بالأساس إلى برمجة إعتمادات قدرها 187 أد بالتاجير العمومي بعنوان الانتدابات ومواجهة الزيادة في الأجور ولم يتم إجراء المناظرات المتعلقة بالغرض خلال السنة المذكورة واستهلاك هذه الاعتمادات ممّا أدّى إلى تقلص نسبة استهلاك النفقات.

العنوان الأول :

1- **عدم دفع المستحقات في الأجال القانونية ،**

إن عدم دفع مستحقات بعض المزودين في الأجال القانونية المحددة بخمسة وأربعين يوما كما ورد بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 يعود بالأساس إلى عدم توفر السيّولة في بعض الأحيان لدى المحاسب وسيتم الحرص مستقبلا على إحترام الأجال القانونية لخلاص المزودين علما وأن البلدية لا يتخلّد بذمتها ديون لفائدة المؤسسات العمومية والخواص وتتمتع بمصداقية عالية مع المتعاملين معها.

2- **التعهد بنفقات قبل الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية :**

إن عقد بعض النفقات الخصوصية قبل الحصول على التاشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية يعزى إلى أن هذه النفقات مرتبطة أساسا باتفاقيات مسبقة مع بعض المزودين ومسدي الخدمات كالاتفاقية المبرمة مع مؤسسة TOPNET بخصوص الرّبط بشبكة الأنترنات ومؤسسة التامين STAR بخصوص تامين وسائل النقل والأملاك البلدية حيث يتم تقديم الفاتورة أو كشف الحساب من قبل مسدي الخدمة والتي على أساسها تتولّى البلدية إعداد إقتراح التعهد بالنفقة وإحالته إلى السيد مراقب المصاريف العمومية للتاشير عليه ولا يتم تصفية النفقة إلا بعد الحصول على التاشيرة.

أما بخصوص فاتورة المزود صبري القلاوي وفاتورة علي بن محمد يعقوبي فقد تم عقد النفقة الخاصة بهما في إطار تعهدات إحتياطية للنفقة والتي يتم تسويتها لاحقا مع مراقب المصاريف العمومية.

العنوان الثاني :

بخصوص ضعف التمويل الذاتي المخصّص للمشاريع البلدية التي تمّ إنجازها خلال فترة 2015-2017 فإنّ ذلك راجع إلى قرار النيابة الخصوصية القاضي بالاقتصار فقط على المساعدات غير الموظفة والقروض المخصصة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل البرامج السنوية للاستثمارات البلدية خلال الفترة المذكورة.

رئيس البلدية

بلقاسم الشريقي

أمانة المال الجهوية بالقيروان

القباضة المالية ببوحجلة

705

بوحجلة في 25 ديسمبر 2018

من قابض المالية ببوحجلة

الى السادة

القضاة المشرفين على حسابات بلدية بوحجلة

الموضوع توضيح حول بعض الملاحظات للجنة الرقابة المالية لبلدية بوحجلة

تحية طيبة و بعد

ان عدم اصدار الاعلامات من طرف القباضة المالية ببوحجلة مرده منظومة التصرف في موارد البلدية GRB حيث لم يتسنى لنا استخراج و اصدار الاعلامات الا في بداية سنة 2018

اما فيما يخص الفصول المعرضة للسقوط بالتقادم ليست لنا ديون مثقلة معرضة للسقوط بالتقادم لأننا نعتمد في استخلاصنا على الفترة المعرضة الى مخاطر السقوط و كما تعلمون ان القباضة المالية ببوحجلة تعرضت الى النهب و الحرق في مناسبتين فاننا اجتهدنا بتكوين ملفات جديدة للخروج من مازق سقو ط الدين ودفع عجلة الاستخلاص ومطالبة المدينين بخلاص الديون البلدية المثقلة عليهم

وفي مايخص النقطة التي تتمثل في التصرف في الضمانات النهائية لعقود اللزمة فانه سيتم مراجعتها من قبل السيد رئيس البلدية وتوضيحها الى المستلزم باعتبار ان تامين مبلغ الضمان و هو ربع المبلغ السنوي يبقى ضمان ولا يتم ارجاعه الا بعد معاينة مكان اللزمة وبعد خلاص فواتير الراجعة لشركة استغلال و توزيع المياه و شركة الكهرباء و الغاز ان وجدت

و في الملاحضة عدد8 و هي التصرف في الايداعات و التامينات الخارجة عن الميزانية فسيتم تطبيقها و تسويتها قريبا علما انه تم تعيني كقابض مالية سنة 2018

وفي ما يخص النقطة عدد10 اذ ينص الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية و الاستخلاص على مسك حسابية خاصة بالمكاسب المنقولة و غير المنقولة فسيتم إنجازها و جردها انطلاقا من موفى سنة 2018 عملا بماجاء بالفصل المذكور من المجلة .

وزارة المالية
القباضة المالية ببوحجلة
25 ديسمبر 2018